

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECRI/2017/TP.1
5 February 2018
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تنفيذ برنامج العمل الخاص بالبلدان العربية الأقل نمواً للعقد 2011-2020

التقدم المحرز على مستوى القدرة الإنتاجية والتحديات ذات الصلة
في موريتانيا والسودان واليمن



الأمم المتحدة
بيروت، 2018

ملخص

تُصنّف ثلاث دول أعضاء في الإسكوا (موريتانيا والسودان واليمن) في خانة "البلدان الأقل نمواً" بالنظر إلى التحديات الهيكلية التي تمنع البلدان من تحقيق التنمية المستدامة والازدهار المعزّز. وعلى الرغم من وجود سمات مشتركة بين البلدان المذكورة مثل الاعتماد على الخارج في الحصول على السلع والهشاشة في مواجهة الصدمات الخارجية وتدني معدلات تكوين رأس المال، إلا أن كل بلد من هذه البلدان يواجه تحديات خاصة به على مستوى بناء القدرة الإنتاجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يتأثر السودان واليمن بالنزاعات الحاصلة وإن بدرجات مختلفة. ففي حين أن السودان يمرّ بمرحلة ما بعد النزاع غداة الحرب الأهلية والأحداث العنيفة التي أدّت إلى انفصال جنوب السودان، يعاني اليمن حالياً حرباً أهلية بدأت في العام 2015. ويفاقم أثر النزاع المسلح من التحديات الموجودة على مستوى استحداث النماذج الاقتصادية والاجتماعية المستدامة القادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعها المجتمع الدولي. انطلاقاً من الأهداف المدرجة في برنامج عمل إسطنبول، تسعى هذه الورقة الفنية إلى تقييم التقدم المحرز في الدول الأقل نمواً الثلاث الأعضاء في الإسكوا على مستوى بناء القدرة الإنتاجية الأساسية لتسلك هذه الدول مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضح أن التقدم المحرز في هذا السياق غير كافٍ. بالتالي، لا بد من بذل الكثير من الجهود الإضافية على مستوى الوقاية من النزاعات والحوكمة الرشيدة لإعادة إطلاق المسار نحو مزيد من الازدهار.

المحتويات

الصفحة

1	مقدمة
		<u>الفصل</u>
2	أولاً- ما هو تعريف البلدان الأقل نمواً؟
3	ثانياً- القدرة الإنتاجية وأطر التنمية الدولية الخاصة بالبلدان الأقل نمواً
3	ألف- القدرة الإنتاجية والتحول الهيكلي
4	باء- برنامج عمل إسطنبول: الركائز والأهداف
5	جيم- برنامج عمل إسطنبول وخطة التنمية المستدامة للعام 2030: إطاران يهدفان إلى تعزيز القدرة الإنتاجية في البلدان الأقل نمواً
6	ثالثاً- البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا: تطور القدرة الإنتاجية
6	ألف- التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي
8	باء- التحول الهيكلي
9	جيم- الارتباط: المواصلات الجوية ومؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنظمة وجودة البنى التحتية للمرافئ
10	دال- الطاقة
11	هاء- الاشتراك في شبكة الإنترنت والخدمات الخلوية النقالة
13	واو- التجارة
13	زاي- النزاع المسلح وانعدام الاستقرار عائق أساسي أمام التنمية: تحليل موجز للوضع في اليمن
14	رابعاً- الخلاصات
17	المرفق- القدرة الإنتاجية: الأهداف والمرامي المضمنة في برنامج عمل إسطنبول ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المقترنة بها
24	المراجع

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

4	1- برنامج عمل إسطنبول: هدف شامل وثمانى ركائز
9	2- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن: الحصة المتوسطة القطاعية للقيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي
13	3- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن ومجموعات مختارة أخرى مؤشر تركيز الصادرات
15	4- النتائج الأساسية للبلدان الأقل نمواً على مستوى ركيزة القدرة الإنتاجية الخاصة ببرنامج عمل إسطنبول

قائمة الأشكال

7	1- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن. النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، 2009-2016
8	2- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، 2009-2016
10	3- البلدان الأقل نمواً المختارة وموريتانيا والسودان واليمن: مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة، 2010-2016
11	4- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن: النفاذ إلى شبكة الكهرباء، 2010-2014
12	5- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن: مستخدمو الإنترنت، 2010-2016
12	6- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن: الاشتراك بالخدمات الخلوية النقالة، 2010-2016

مقدمة

تبقى البلدان الأقل نمواً الأكثر هشاشة في العالم حيث تعيش فئات كبيرة من السكان في حالة من الفقر المدقع مع وجود فرص محدودة لتحسين ظروفهم. كما أن البنى التحتية في هذه البلدان غير ملائمة لدعم التحول الهيكلي الذي تتطلبه اقتصاداتها من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فضلاً عن هشاشتها العالية في مواجهة الصدمات الخارجية. بالتالي، من أجل دعم التنمية في هذه الفئة الحساسة من البلدان، تخضع البلدان الأقل نمواً لآليات خاصة وتفاصيل منح محددة لدى تلقي المساعدة الإنمائية الرسمية فضلاً عن نفاذ تفضيلي للأسواق ونظام حصص لإعفاء الصادرات من الرسوم الجمركية والمساعدة الفنية وتدابير دعم عامة أخرى على مستوى منظومة الأمم المتحدة.

إقراراً منه بمواضع الهشاشة الهيكلية في البلدان الأقل نمواً، اعتمد المجتمع الدولي برنامج عمل إسطنبول للعد 2011-2021، وهي خطة لتنسيق الجهود الدولية الهادفة إلى دعم البلدان الأقل نمواً. وقد جرى إكمال هذا الإطار في العام 2015 من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تتمتع بنطاق واسع لدى الإشارة إلى البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وستتزامن السنوات الخمس الأولى من تنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030 مع السنوات الخمس الأخيرة من تنفيذ برنامج عمل إسطنبول ما يوفر فرصاً لتحقيق المزيد من التآزر والتنسيق. على سبيل المثال، يُقرّ الإطاران بأهمية تعزيز القدرات الإنتاجية لبناء قاعدة واسعة للاستقرار الاقتصادي والاكتمال الذاتي لكي تتمكن الشعوب من تحقيق التقدم الاجتماعي والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. ومن خلال السعي إلى هذا الهدف، تدعو الحاجة إلى تحقيق التحول الهيكلي لمعالجة التحديات الإنمائية المطروحة في البلدان الأقل نمواً.

تميل التحاليل المتجانسة للمنطقة العربية إلى تصوير بلدانها كمجموعة من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل الغنية بالموارد الطبيعية مع تجاهل أن ستة بلدان عربية في الواقع، وهي جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والسودان والصومال واليمن هي من البلدان الأقل نمواً¹. ويهدف هذا العمل إلى تقديم استعراض موجز لأهم مجالات التقدم والتحديات على مستوى القدرة الإنتاجية في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا: موريتانيا والسودان واليمن. ويستند التحليل إلى مقارنة القدرة الإنتاجية المضمنة في برنامج عمل إسطنبول مع الإشارة إلى أوجه التكامل مع خطة التنمية المستدامة للعام 2030 التي تقدم توجيهات للبحوث المستقبلية.

تستند أهداف التنمية المستدامة إلى مبدأ الشمولية. بالتالي، يتطلب التقدم المحرز على مستوى تحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030 في المنطقة العربية عموماً النجاح في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول للبلدين الأقل نمواً في المنطقة. وعلى الرغم من التزامات المجتمع الدولي، لا زالت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا تواجه تحديات هيكلية في مساراتها الإنمائية. وتفتقر هذه التحديات بنواقص وسلبيات في مقدراتها الأساسية وخصائصها الجغرافية، بما في ذلك النفاذ المكلف للأسواق الدولية وعدم كفاية الموارد البشرية والطبيعية والمالية والتعرض للكوارث. وفي حالة السودان واليمن، تتفاقم هذه الجوانب السلبية بفعل الآثار المدمرة للنزاع والعنف. بالتالي، لا بد من تحسين القدرة الإنتاجية لهذه البلدان الثلاثة الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا لإدراجها على مسار النمو والتنمية المستدامين.

تعقيباً على هذه المقدمة، يقّم القسم 1 استعراضاً مقتضباً لتعريف البلدان الأقل نمواً وطريقة تصنيفها. ويناقش القسم 2 أهمية تدعيم القدرة الإنتاجية في البلدان الأقل نمواً وكيفية صياغة ذلك في برنامج عمل إسطنبول

1 يغطي هذا الإصدار حصراً البلدان الأقل نمواً التي هي دول أعضاء في الإسكوا: موريتانيا والسودان واليمن. وسيشار إلى هذه المجموعة من الآن فصاعداً كـ"البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا".

وخطة التنمية المستدامة للعام 2030. وانطلاقاً من المؤشرات الأساسية المعتمدة في الركيزة الخاصة بالقدرة الإنتاجية ضمن برنامج عمل إسطنبول، يحلل القسم 3 تطور القدرة الإنتاجية في كل من البلدان الثلاثة للفترة الممتدة بين 2010 و2016، فيما يستعرض القسم 4 الخلاصات والاستنتاجات الأساسية.

أولاً- ما هو تعريف البلدان الأقل نمواً؟

جرى اعتماد فئة خاصة بالبلدان الأقل نمواً في العام 1971 للتعبير عن تدابير الدعم التي يعتمدها المجتمع الدولي في مساعدة البلدان النامية التي تواجه معوقات هيكلية حادة في سعيها لتحقيق النمو. ومنذ ذلك الحين، حددت لجنة السياسات الإنمائية البلدان التي يجب إضافتها إلى هذه الفئة أو حذفها منها وقدمت توصياتها بهذا الشأن.

حالياً، تضم فئة البلدان الأقل نمواً سبعة وأربعين بلداً² ما يخولها الحصول على المساعدات وإمكانية النفاذ إلى الأسواق بشروط تفضيلية والاستفادة من مساعدة فنية خاصة من بين جملة امتيازات. تخضع قائمة البلدان الأقل نمواً إلى استعراض لجنة السياسات الإنمائية كل ثلاث سنوات ضمن تقريرها المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث قد توصي بإضافة بلدان جديدة إلى قائمة البلدان الأقل نمواً أو حذف بلدان أخرى منها. وكانت غينيا الاستوائية (2017) وساموا (2014) آخر بلدين تخرجا من القائمة في حين أنه من المقرر حذف اسمي فانواتو وأنغولا من القائمة في العام 2020 و2021 على التوالي. ومن المقرر كذلك تخرج ثلاثة عشر بلداً آخراً من قائمة البلدان الأقل نمواً بين 2021 و2024 وهي: أفغانستان وبنغلادش وبوتان وجيبوتي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار والنيبال وسان تومي وبرنسيبي وجزر سليمان وتيمور-ليشتي وتوفالو واليمن (الأونكتاد، 2016). وفي حالة اليمن، تتراجع حالياً فرصه بالتخرج من القائمة بشكل حاد بفعل الخسائر المادية والبشرية الناتجة من النزاع المسلح الذي بدأ في العام 2015. وتعتمد لجنة السياسات الإنمائية المعايير الثلاثة التالية لمراجعة القائمة واستعراضها:

(1) مستوى دخل الفرد بناءً على تقدير متوسط الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد حيث يتراوح المتوسط بين \$1,035 للإضافات المحتملة الجديدة و1,242 لتخرج البلد من قائمة البلدان الأقل نمواً.

(2) الأصول البشرية، من خلال اعتماد مؤشر مركب (الدليل القياسي للأصول البشرية) بناءً على مؤشرات هي (أ) التغذية (نسبة السكان الذين يعانون نقصاً في التغذية)؛ (ب) الصحة (معدل وفيات الأطفال)؛ (ج) الالتحاق بالمدرسة (المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية)؛ (د) معرفة القراءة والكتابة (معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الراشدين).

(3) الهشاشة الاقتصادية، من خلال اعتماد مؤشر مركب يستند إلى المؤشرات التالية (أ) الصدمات الطبيعية، (ب) الصدمات المتصلة بالتجارة؛ (ج) التعرض المادي للصدمات (حصة السكان القاطنين في المناطق المنخفضة)؛ (د) التعرض الاقتصادي للصدمات؛ (هـ) الحجم؛ (و) درجة العزلة.

المصدر: مقتبس من تقرير الأونكتاد (2017)، ص. 5.

2 تضمنت لائحة البلدان الأقل نمواً في كانون الأول/ديسمبر 2017 كل من: أفغانستان، أنغولا، بنغلادش، بنين، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، أريتريا، أثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا-بيساو، هايتي، كيريباتي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتاني، موزمبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، رواندا، سان تومي وبرنسيبي، السينغال، سيراليون، جزر سليمان، الصومال، جنوب السودان، السودان، تيمور-ليشتي، توغو، توفالو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فانواتو، اليمن، زامبيا.

يجري الاعتماد على قياسات عدة لتحديد البلدان الجديدة التي تضاف إلى قائمة البلدان الأقل نمواً وإزالة البلدان منها. ويتأهل البلد للانضمام إلى القائمة في حال سجل الأرقام المحددة ضمن المعايير الثلاثة وإن لم يتجاوز التعداد السكاني فيه 75 مليون نسمة. كما يفضي التأهل إلى القائمة إلى اكتساب صفة أحد البلدان الأقل نمواً فقط في حال قبلت حكومة البلد المعني هذه الصفة. ويتخرج البلد من قائمة البلدان الأقل نمواً لدى بلوغ الأرقام المحددة للتخرج على مستوى معيارين من بين المعايير الثلاثة كحد أدنى خلال استعراضين متتاليين للقائمة كل ثلاث سنوات.

ثانياً- القدرة الإنتاجية وأطر التنمية الدولية الخاصة بالبلدان الأقل نمواً

تشير القدرة الإنتاجية إلى "الموارد الإنتاجية والقدرات الريادية وروابط الإنتاج التي تحدد معاً قدرة بلد ما على إنتاج السلع والخدمات وتمكنه من النمو والتطور (الأونكتاد، 2006). يرتبط تدعيم القدرة الإنتاجية بشكل أساسي بتعزيز التحول الهيكلي الديناميكي الذي تحتاجه اقتصادات البلدان الأقل نمواً وهو متصل بشكل كبير بالقضاء على الفقر. بالتالي، يشكل غياب القدرة الإنتاجية عائقاً أساسياً أمام تخطي البلدان الأقل نمواً لتحدياتها الإنمائية والتخرج من قائمة البلدان الأقل نمواً (UN-OHRLLS, 2013). وتقر المنظمات المتعددة الأطراف كما الجهات المانحة الثنائية بأن القدرات الإنتاجية المحدودة تؤدي إلى ضعف الإمكانيات التصديرية والاقتصادية فضلاً عن توليد دون المستوى الأمثل لفرص العمل الإنتاجية والتنمية الاجتماعية (الأونكتاد، 2006، UNDESA, 2006، واليونيدو 2013). ويشكل النمو الاقتصادي جزءاً من الصيغة المطلوبة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. في المقابل، يمكن للاقتصادات أن تتوسع نتيجة لعوامل متصلة بشكل ضعيف بالتنافسية مثل اكتشافات الموارد الطبيعية أو الرسوم الجمركية التفضيلية أو مصادر دخل أخرى، ما يؤدي إلى نمو اقتصادي من دون تنمية فعلية في ظل حصول تحسن طفيف فقط على صعيد الإنتاجية أو المؤسسات أو العمالة أو التنوع. بكلمات أخرى، يمكن للبلدان الأقل نمواً أن تشهد على حالة من النمو من دون المحركات البشرية للنمو (ساليديو وبلهاوس، 2016).

ألف- القدرة الإنتاجية والتحول الهيكلي

يُعتبر تحسين القدرة الإنتاجية أساسياً لتحقيق التحول الهيكلي الذي يُعرّف على أنه التغيير على مستوى تركيبة الأنشطة الاقتصادية وتوزعها على المدى البعيد (اليونيدو، 2013)، وهو عامل حاسم في التخفيف من الفقر. تقليدياً، اقترن المفهوم بتحويلات تحصل في القطاعات والصناعات حيث كان يحصل التخلي عن الأنشطة الكثيفة بالعمالة لصالح الأنشطة الكثيفة بالمهارات والرساميل والتي تساهم في رفع دخل بلد ما (كوزنتس، 1973). في المقابل، تتضمن نظرية التغيير الهيكلي الحالية أيضاً التحويلات الهيكلية ما بين القطاعات وداخل كل قطاع كمحركات ترعى النمو من خلال زيادة الإنتاجية والتطوير التكنولوجي. بالتالي، تشكل القدرة على التوليد المستمر للأنشطة الديناميكية وتدعيم الروابط الاقتصادية داخل الاقتصاد مكوناً من مكونات التحول الهيكلي (UNDESA, 2006). وتفسر هذه التغييرات الطويلة الأمد في المؤسسات الاقتصادية الأساسية المسارات المعاصرة لبلوغ النمو والتنمية الاقتصادية، وهي تتحقق فقط من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية للبلد المعني. في المقابل، توجد إمكانيات للتبادل بين تعزيز القدرات الإنتاجية وتحقيق أهداف أخرى خاصة بالتنمية المستدامة مثل تلك المتصلة بتغيير المناخ وحماية البيئة ونوعية الوظائف المستحدثة. إضافة إلى ذلك، يحصل التغيير الهيكلي في ظروف عالية التنوع، بالتالي، لا يمكن توحيد عمليات صنع السياسات الصناعية الاستراتيجية. وتدعو الحاجة إلى دراسة الجاذبية النسبية لكل صناعة وقطاع والجدوى الاستراتيجية المتصلة به في سياق الخصائص المحددة التي يتمتع بها كل بلد.

تشكل القدرة المحدودة لتحقيق التحول الهيكلي تحدياً معمماً لدى السعي إلى تعزيز التنمية في البلدان الأقل نمواً. وقد كانت التغييرات على مستوى التركيبة القطاعية للنتاج المحلي الإجمالي والمحتوى التكنولوجي من

الإنتاج والابتكار على مستوى الإنتاجية أبطأ بكثير في معظم البلدان الأقل نمواً مقارنة بالبلدان النامية، ما يُنذر بوجود معوقات تحول دون التحول الهيكلي. بالتالي، يتصدر تدعيم القدرة الإنتاجية الاستراتيجية الدولية الخاصة بالبلدان الأقل نمواً. لذلك، جرى تحديد القدرة الإنتاجية كأهم الأولويات في برنامج عمل إسطنبول وهي حاضرة في الأهداف المختلفة المضمنة في خطة التنمية المستدامة للعام 2030. وفي حين أن أهمية القدرة الإنتاجية تبرز بصورة متزايدة في الخطاب الإنمائي، يوجد في المقابل توافق أقل بشأن التدابير السياسية المطلوبة وتحديداً الإجراءات السياسية التي تضطلع بدور هام (الأمم المتحدة، 2017).

باء- برنامج عمل إسطنبول: الركائز والأهداف

يحدد برنامج عمل إسطنبول استراتيجية المجتمع الدولي للتنمية المستدامة في البلدان الأقل نمواً للعقد 2011-2021، مع التشديد على تطوير قدراتها الإنتاجية. وتُقرّ الخطة بأن البلدان الأقل نمواً تمثل مورداً محتملاً هائلاً للنمو الاقتصادي العالمي وأن معالجة حاجاتها الإنمائية سيساهم في بناء السلام والازدهار والتنمية المستدامة للجميع. ويتمثل الهدف الأشمل لبرنامج عمل إسطنبول بتخطي التحديات الهيكلية التي تواجه البلدان الأقل نمواً في إطار سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية والقضاء على الفقر. تحديداً، يهدف البرنامج إلى تمكين نصف البلدان الأقل نمواً من بلوغ معايير التخرج من القائمة ما يرتبط مباشرة بهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي من 7 في المائة في البلدان الأقل نمواً بطريقة مستدامة ومنصفة وشمولية.

يركّز برنامج عمل إسطنبول على التخفيف من تعرض البلدان الأقل نمواً للتحديات المتمثلة بالصددمات الاقتصادية أو انعدام المساواة أو أزمة الغذاء أو تغيير المناخ. وفي مختلف تفاصيل برنامج عمل إسطنبول، يوجد تركيز خاص على التحول الهيكلي من خلال زيادة القدرة الإنتاجية كسبيل لتوليد هيكليات اقتصادية كاملة ومنتجة تعزز استحداث فرص العمل وظروف العمل اللائق. وتركّز المبادئ التنفيذية في برنامج عمل إسطنبول على الدور المتوازن للدولة ومراعاة اعتبارات السوق. ويستدعي ذلك نقلة نوعية في الاستراتيجية الإنمائية مع التركيز على مشاركة الدولة بصورة نشطة في عملية التنمية. كما يتطلب التطبيق اللاحق للمبادئ اعتماد نهج متكامل حيث تجري مقارنة عملية التنمية في البلدان الأقل نمواً بطريقة شاملة ومتكاملة. ويُدرج برنامج عمل إسطنبول أولوياته ضمن ثمان ركائز مترابطة (الجدول 1).

الجدول 1- برنامج عمل إسطنبول: هدف شامل وثمان ركائز

الهدف الشامل: تخطي التحديات الهيكلية التي تواجه البلدان الأقل نمواً							
VIII	VII	VI	V	IV	III	II	I
الحكومة الرشيدة على المستويات كافة	حشد الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات	أزمات متعددة وغيرها من التحديات الناشئة	التنمية البشرية والاجتماعية	السلع	التجارة	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية	القدرة الإنتاجية

المصدر: المؤلف، بناءً على مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل نمواً (2011).

تشدد الركيزة الأولى من برنامج عمل إسطنبول على تحقيق تحسينات في القدرة الإنتاجية من أجل تحقيق التحول الهيكلي. وتشكل البنى التحتية والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار وتنمية القطاع الخاص المجالات المحددة الأساسية لتعزيز القدرة الإنتاجية. وتتمثل الأهداف المحددة ضمن برنامج عمل إسطنبول ضمن الركيزة الأولى بما يلي:

- (أ) تحقيق زيادة كبيرة في القيمة المضافة في القطاعات المستندة إلى الموارد الطبيعية مع إيلاء اهتمام خاص بتوليد فرص العمل؛
- (ب) تنويع القدرة الإنتاجية والتصديرية المحلية مع التركيز على القطاعات الديناميكية ذات القيمة المضافة مثل الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات؛
- (ج) تحقيق زيادة كبيرة في معدلات النفاذ إلى الخدمات التكنولوجية والسعي إلى تحقيق نسبة نفاذ إلى الإنترنت تصل إلى 100 في المائة بحلول العام 2020؛
- (د) السعي إلى زيادة إمدادات الطاقة الأولية الإجمالية للفرد الواحد لبلوغ المستوى المحقق في البلدان النامية الأخرى؛
- (هـ) تحقيق زيادة كبيرة في حصة توليد الكهرباء من خلال اعتماد مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام 2020؛
- (و) تعزيز قدرات توليد الطاقة والتبادل بمواردها وتوزيعها بهدف ضمان وصول الجميع إلى مصادر الطاقة بحلول العام 2030؛
- (ز) ضمان تسجيل ارتفاع كبير في البلدان الأقل نمواً في الاستخدام المشترك لسكك الحديد والطرق المعبدة وشبكات النقل البحري والجوي بحلول العام 2020.
- المصدر: مقتبس من مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (2011)، ص. 11.

يركز التحليل المقدم في هذه الورقة على مؤشرات التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف.

جيم- برنامج عمل إسطنبول وخطة التنمية المستدامة للعام 2030: إطاران يهدفان إلى تعزيز القدرة الإنتاجية في البلدان الأقل نمواً

تحدّد خطة التنمية المستدامة للعام 2030 الإطار العالمي الذي يربط بين القضاء على الفقر ومكافحة تغيّر المناخ والحاجة إلى حشد الموارد من أجل تحسين حياة مليارات البشر. ويغطي النهج المتعدد الأبعاد للخطة ركائز برنامج عمل إسطنبول الذي يوفر للبلدان الأقل نمواً والجهات المانحة إطارين داعمين لاستراتيجياتها. ويوفر التطبيق المتزامن للإطارين أوجه تكامل تسمح بعزیز التقدم المحرز في البلدان الأقل نمواً. كما أدرج اعتماد خطة التنمية المستدامة للعام 2030 الوعد المقطوع بتحقيق الشمولية في قلب الجهود العالمية لمعالجة قضايا الفقر والتخفيف من انعدام المساواة وبناء مستقبل مزدهر. ويتطلب تحقيق هذا المبدأ الأساسي معالجة التحديات التي تواجهها البلدان الأقل نمواً.

تغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة أوسع من القضايا تتخطى النطاق المحدد في برنامج عمل إسطنبول ما يقدم للجهات المانحة كما البلدان الأقل نمواً سياقاً واسعاً للربط بين التدابير والإجراءات التي تعتمد عليها. ومن أجل استكشاف أوجه التكامل بين هذين الإطارين، لا بد من فهم كيفية التوفيق بين التدابير الـ 251 المضمنة في برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية الـ 17 والمرامي الـ 169 المضمنة في خطة التنمية المستدامة للعام 2030. وبدلاً من النظر إلى برنامج عمل إسطنبول وخطة التنمية المستدامة للعام 2030 كأجندتين منفصلتين صعبتي التحقيق، ينبغي على صنّاع السياسات التركيز على أوجه التكامل والتآزر الموجودة بينهما.

وإذا ما اعتُبرت أهداف التنمية المستدامة الأهداف التي يصبو المجتمع الدولي إلى تحقيقها بحلول العام 2030، يقترح برنامج عمل إسطنبول مجموعة من التدابير التي تحظى بالأولوية بشأن كيفية تحقيق المسعى المتمثل بدعم البلدان الأقل نمواً في تحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة المضمنة في خطة التنمية المستدامة للعام 2030. انطلاقاً من هذه المقاربة، فإن القيمة المضافة لبرنامج عمل إسطنبول هي أن هذه التدابير مصممة تحديداً لمعالجة مواطن الضعف الهيكلية في البلدان الأقل نمواً، لتوفّر نقطة انطلاق متينة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030 في هذه الفئة من البلدان. وفي الواقع، يتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030 تدابير سياسية محددة غير معرّفة في أهداف التنمية المستدامة.

على المستوى العملي، يوفّر برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة مجموعة من الأهداف والمرامي والتدابير المشتركة بين مزودي المساعدة الإنمائية الرسمية والبلدان المتلقية لهذه المساعدة. فإن تسهيل التوافق في السياسات الإنمائية بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة ييسر عملية تحديد الاهتمامات المشتركة بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة على مستوى المشاريع القطرية المطلوبة. ويتمثل أحد جوانب التكامل الإضافية التي توفرها خطة التنمية المستدامة للعام 2030 للمجتمع الدولي عموماً، وللبلدان الأقل نمواً خصوصاً، بمؤشر الإطار العالمي الجديد الذي يسمح برصد التقدم المحرز على مستوى تطبيق الخطة. وسيسمح الجيل الجديد من البيانات والمؤشرات بتعزيز طريقة تقييم البلدان الأقل نمواً، فضلاً عن أنه يضيف طبقات عدة من التحليل المتمحورة حول عوامل مثل النوع الاجتماعي والمناخ والتنمية الاجتماعي.

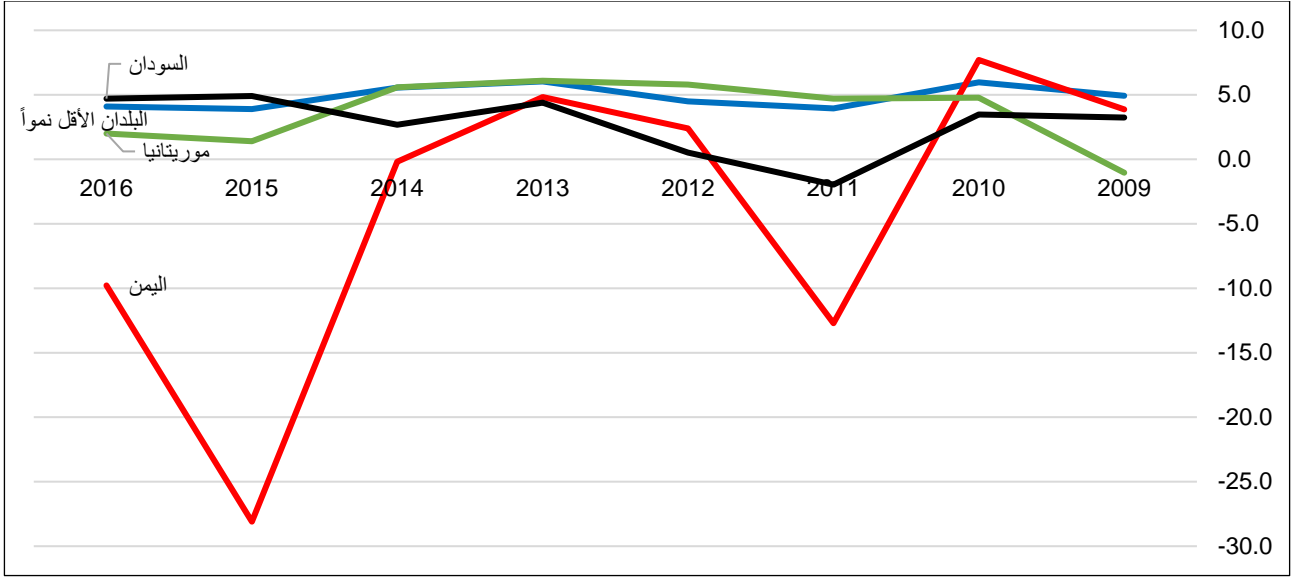
ثالثاً- البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا: تطوّر القدرة الإنتاجية

تعبيراً على الركيزة الخاصة بالتطوير الإنتاجي ضمن برنامج عمل إسطنبول، يقدّم هذا القسم عرضاً عاماً للتوجهات المتصلة بالقدرة الإنتاجية في البلدان الأقل نمواً على المستوى الكلي. وتستند الهيكلية إلى مؤشرات مستخدمة في ركيزة القدرة الإنتاجية لبرنامج عمل إسطنبول، بالتالي، فإن المؤشرات المضمنة هي التالية: القيمة المضافة بحسب القطاع، ومؤشر تركيز التبادلات التجارية، ومؤشرات النقل ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجري تضمين التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي ضمن المؤشرات لأغراض تقديم تحليل عام للوضع في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا بالمقارنة مع الوضع العام في البلدان الأقل نمواً. وفقاً لما جاء أعلاه، ترتبط القدرة الإنتاجية بمجالات أخرى مثل تلك المتصلة برأس المال البشري: التعليم أو الصحة أو التغذية من باب التعداد لا الحصر. كما تُعتبر الفروقات بين الجنسين والفئات العمرية أساسية لدى تحليل رأس المال البشري. في المقابل، تتجاوز هذه الجوانب نطاق هذا التقرير نظراً لأنها مضمنة في ركائز أخرى من برنامج عمل إسطنبول.

ألف- التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي

في العام 2016، بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نمواً 4.1 في المائة عموماً وكان أفضل بقليل من معدل 3.9 في المائة المسجل في العام 2015 (وهو مستوى النمو الاقتصادي الأدنى المسجل ضمن هذه الفئة خلال العقد الفائت). وكانت إحدى المؤثرات التي وجهت الأداء الاقتصادي في البلدان الأقل نمواً تدني أسعار السلع ما أدى إلى نمو بطيء واختلالات مالية وتراجع حاد في احتياطي العملات الأجنبية واستهلاك العملة المحلية. كما شهدت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا على معدل انكماش اقتصادي وسطي بلغ 1 في المائة في العام 2016 (الشكل 1). وتعتمد النتيجة المبينة في الشكل 1 بشكل أساسي تواصل حالة الانكماش في اليمن التي تفاقمت نتيجة لاستمرار النزاع المسلح.

الشكل 1- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن. النمو السنوي
في الناتج المحلي الإجمالي، 2009-2016
(النسبة المئوية)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

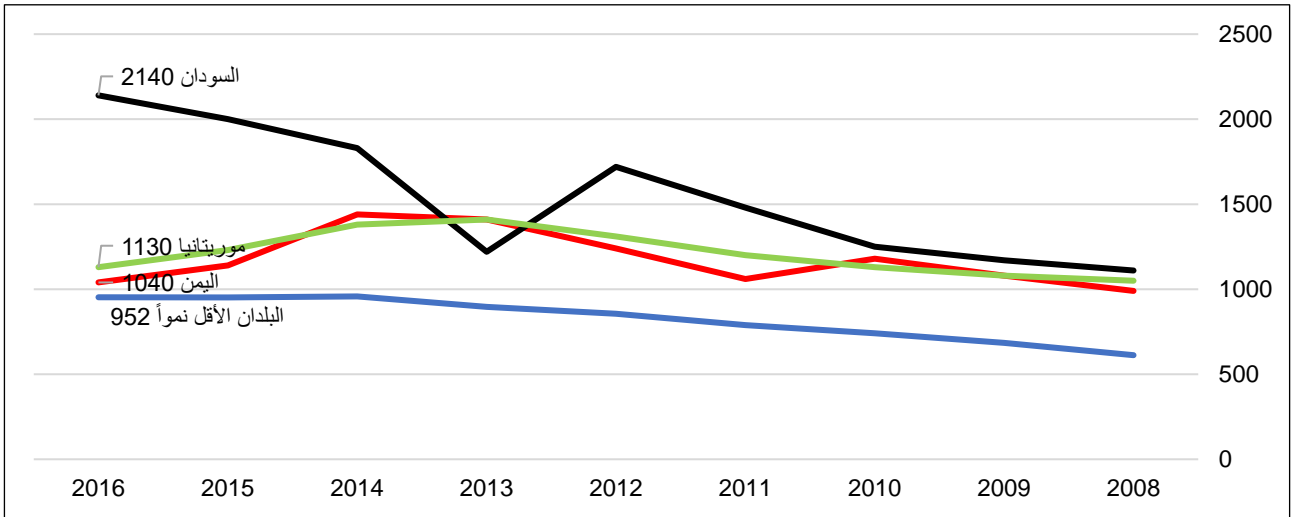
تظهر التحاليل القطرية في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا أداءً متفاوتاً. وقد بلغ معدل النمو 2 في المائة في موريتانيا في العام 2016 مقارنة بـ 1.4 في المائة في العام 2015. ويعتمد الأداء الاقتصادي على نمو قطاع الزراعة ومصايد الأسماك وقطاعات غير معدنية أخرى فضلاً عن تزايد الطلب المحلي (الإسكوا، 2017). وعلى الرغم من الارتفاع الحاصل، لا تزال معدلات النمو في موريتانيا دون نسبة الـ 4 في المائة المسجلة خلال الفترة الممتدة بين 2010-2014، ما يدل على أن الاقتصاد لا يزال في مرحلة التكيف مع تراجع أسعار بعض أهم الصادرات ومحدودية التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما السودان، فقد سجل معدل نمو سنوي من 4.7 في المائة أي أقل بقليل من نسبة الـ 4.9 في المائة المحققة في العام 2015، لكن أفضل من معدل النمو الوسطي للبلدان الأقل نمواً. إلا أن هذا المشهد الإيجابي، متوقف على إمكانية احتواء بعض المخاطر المرتبطة بتدهور ميزان المدفوعات. كما تعيق صعوبة التبادل بالعملة الأجنبية نمو الطلب المحلي في السودان على الرغم من تطوير قطاعي النفط والتعدين (الإسكوا، 2017). وقد تأثر اليمن بصورة سلبية نتيجة لتراجع أسعار النفط. كما يشهد اليمن على تزايد تذبذبات السياسة المحلية وآثار النزاع المسلح ما يؤدي إلى تفاقم الأثر على تقلب أسعار السلع. وقد سجل اليمن معدل نمو سلبي من -9.8 في المائة في العام 2016. ونظراً لعدم وجود أي أفق قريب لتحسن الوضع الأمن وتضرر القطاع الإنتاجي بشكل كبير نتيجة للأعمال القتالية، من المستبعد أن يستأنف اليمن أنشطة تصدير النفط والغاز، كما من المرجح أن يواصل الاقتصاد انكماشه.

من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في البلدان الأقل نمواً من نسبة مقدرة بـ 4.8 في المائة في العام 2017 إلى 5.4 في المائة في العام 2018 و5.5 في المائة في العام 2019 (UNDESA, 2017). أما معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا فهي 3.8 في المائة في موريتانيا و4.2 في المائة في السودان. ومن المتوقع أن يشهد اليمن على معدل انكماش من 7.5 في المائة (UNDESA, 2017). ويعزى التسارع الحاصل بشكل أساسي إلى الظروف الاقتصادية الخارجية المعينة بشكل أكبر وارتفاع أسعار السلع الداعمة للتبادلات التجارية، وتزايد التدفقات المالية والاستثمارات في مشاريع الموارد الطبيعية والبنى التحتية ذات الصلة.

إلا أن هذا المشهد الإيجابي رهينة احتواء بعض التذبذبات مثل التعرض للصدمات الخارجية والمحلية والحفاظ على أسعار السلع المنخفضة لا سيما أسعار النفط والمعادن.

من جهة أخرى، يبدو التوجه على مستوى الدخل القومي الإجمالي في مجموعة البلدان الأقل نمواً مستقراً ما يُعزى جزئياً إلى الظروف الخارجية السلبية للسلع المذكورة أعلاه. وقد حافظت البلدان الأقل نمواً الأعضاء على الإسكوا على معدل دخل قومي إجمالي أعلى من المتوسط الإجمالي في فئة البلدان الأقل نمواً، إلا أن هذا التقدم قد تقلص خلال السنوات الماضية في حالي موريتانيا واليمن. وفي حالة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا، حافظ السودان على توجه إيجابي فيما تراجع الدخل القومي الإجمالي في موريتانيا واليمن بصورة مستمرة. ويمكن تفسير هذا التوجه الانحداري في البلدين من خلال الانكماش الحاصل في سلسلي المنتجات التصديرية. وفي حالة اليمن، أدى تأثير النزاع على زيادة الظروف الخارجية السلبية.

الشكل 2- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد*، 2009-2016 (السعر الحالي لصرف الدولار الأميركي)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

* طريقة أطلس.

في حال صحت الإسقاطات المذكورة، فإن معدل النمو في العام 2018 سيكون أعلى بقليل من المعدل المسجل في العام 2011 لكن أدنى من 7 في المائة وهو الهدف المحدد في برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. ويفرض التباطؤ الاقتصادي ومعدل النمو السلبي في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا خطراً على سوق العمل والأفق الوظيفية، ما يؤثر بالتالي على جهود القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

باء- التحول الهيكلي

لطالما كان التحول الهيكلي في البلدان الأقل نمواً أبطأ من ذلك المحقق في البلدان النامية (الأمم المتحدة، 2017). وقد ارتفع معدل حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي من 11.4 في المائة في الفترة الممتدة بين 2000-2010 إلى 12.4 في المائة في العقد التالي (الجدول 2). وتبدو النتائج متفاوتة بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا؛ حيث اتبع اليمن التوجه المتنامي لفئة البلدان الأقل نمواً مع ارتفاع حصة

الصناعات التحويلية من 8.2 إلى 10.7 في المائة في حيث تراجعت هذه الحصة في موريتانيا بنسبة 2.7 في المائة وسجلت 6.4 في المائة. ولا تتوفر البيانات الخاصة بالسودان للفترة الممتدة بين 2011-2016 إلا أن البيانات المسجلة للفترة 2000-2010 تظهر قيمة مضافة أقل من المعدل المسجل في فئة البلدان الأقل نمواً. باختصار، كانت القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا أدنى من المعدل الوسطي المسجل ضمن فئة البلدان الأقل نمواً.

الجدول 2- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن: الحصة المتوسطة القطاعية للقيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الخدمات	الصناعات التحويلية		الزراعة		البلدان الأقل نمواً
	2000-2010	2011-2016	2000-2010	2011-2016	
2011-2016	2000-2010	2011-2016	2000-2010	2011-2016	2000-2010
48.9	46.0	12.4	11.4	26.3	29.1
38.4	36.2	7.4	10.1	22.9	30.2
55.1	41.3	غير متوفر	6.9	37.7	33.1
42.1	42.5	10.7	8.2	9.9	12.5

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

جيم- الارتباط: المواصلات الجوية ومؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة وجودة البنى التحتية للمرافئ

تتركز حصة الشحن الجوي في البلدان الأقل نمواً من حركة النقل العالمية بشكل كبير في بلدين: أثيوبيا وبنغلادش (85 في المائة) وتبقى أدنى من 1 في المائة من النسبة العالمية (الأمم المتحدة، 2017). وقد سجل السودان معدل 14.4 طن لكل الواحد في حين أن حجم الشحن الجوي في اليمن وموريتانيا كان هامشياً. أما بالنسبة إلى نقل المسافرين، فلم يتغير التوجه المسجل في البلدان الأقل نمواً خلال الفترة الممتدة بين 2010-2016 (نمو بنسبة 0.1 في المائة). وكانت النتائج المسجلة في موريتانيا والسودان واليمن متوافقة مع هذا التوجه.

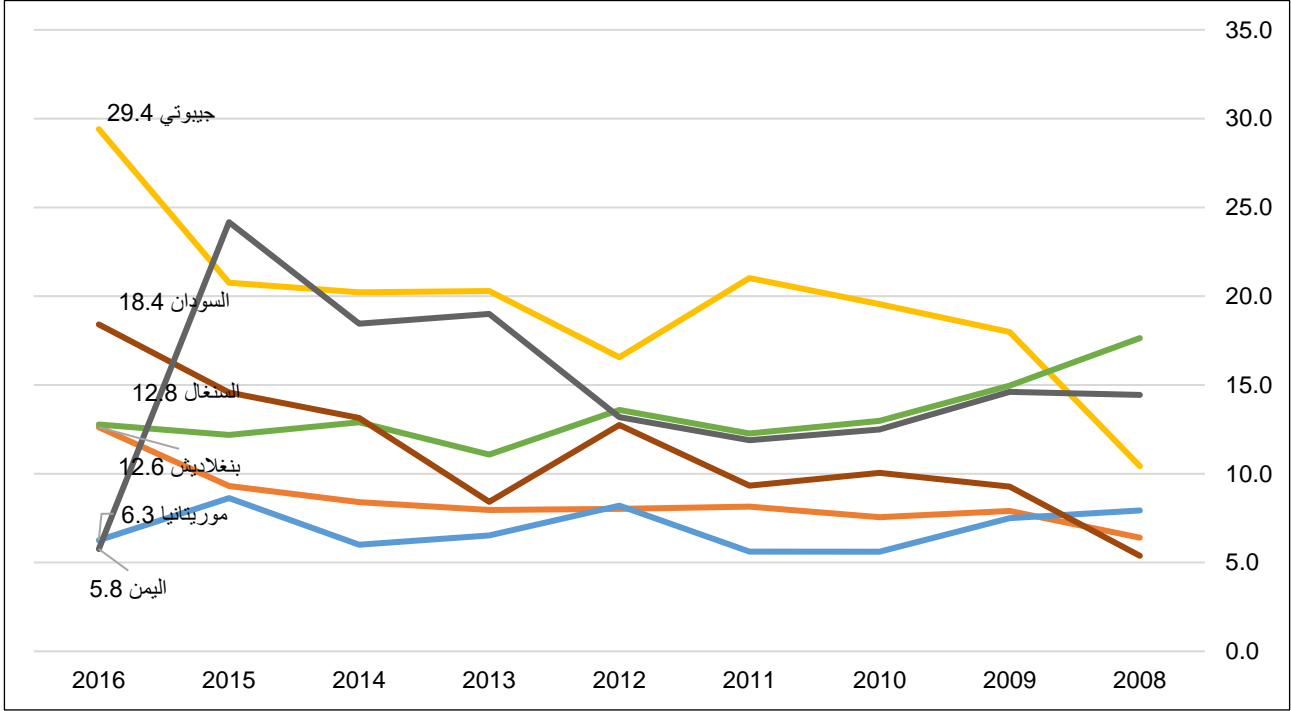
أما بالنسبة إلى جودة البنى التحتية للملاحة في العام 2015، فقد سجلت البلدان الأقل نمواً 2.9 على مقياس جودة البنى التحتية للمرافئ³ الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي، وهو معدل ليس بالبعيد جداً عن المعدل الإجمالي للبلدان النامية وهو 3.5 (الأمم المتحدة، 2017). ويُظهر مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة⁴ ديناميكيات مختلفة للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا (الشكل 3). وحتى العام 2015، سجل اليمن

3 يسمح مقياس جودة البنى التحتية للمرافئ بقياس نظرة المدراء التنفيذيين في قطاع الأعمال لمرافئ المرافئ الموجودة في بلدهم. وتتأني البيانات من استمراج آراء المدراء التنفيذيين للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي ينفذ منذ 30 عاماً بالتعاون مع 150 معهد شريك. وتضمنت جولة العام 2009 أكثر من 13,000 مستجيباً من 133 بلداً. ويعتمد أخذ العينات على تقنية الطبقة المزدوجة بناءً على حجم الشركة والقطاع الذي تعمل فيه. ويجري جمع البيانات عبر الإنترنت أو من خلال المقابلات الشخصية. ثم، يجري تصنيف الإجابات ضمن مجموعات من خلال استخدام المعدلات الوسطية الترجيحية لكل قطاع. وتدمج بيانات العام الفانت مع بيانات العام السابق له من أجل التوصل إلى معدل وسطي متحرك لسنتين. وتتراوح العلامات بين 1 (ما يشير إلى أن البنى التحتية للمرافئ غير مطورة بشكل كبير) و7 (ما يشير إلى أن البنى التحتية للمرافئ فعالة بحسب المعايير الدولية).

4 يقيس مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة مدى ارتباط البلدان بشبكات الشحن العالمية. وتقيس منظمة الأونكتاد هذا المؤشر من خلال الاعتماد على خمسة مكونات من قطاع النقل البحري: عدد السفن وسعتها من الحاويات والحجم الأقصى للمراكب وعدد الخدمات وعدد الشركات التي ترسي سفن الشحن الخاصة بها في مرافئ البلد المعني. وتُقسم القيمة المعطاة لكل بلد لدى قياس كل مكون على القيمة القصوى لكل مكون في العام 2004، ويُحدد النتيجة الوسطية لكل من المكونات الخمسة، ثم يُقسم المعدل الوسطي على المعدل الوسطي الأقصى للعام 2004 ويُضرب بمائة. ويؤدي المؤشر إلى نتيجة هي 100 للبلد الذي يحقق المؤشر الوسطي الأقصى في العام 2004.

العلامة الأفضل بين البلدان الثلاثة، لكنه شهد على تراجع حاد نتيجة لانقطاع الأنشطة وتضرر البنى التحتية بسبب النزاع. وقد تراجعت علامة السودان وفقاً للمؤشر من 8.6 في العام 2015 إلى 8.2 في العام 2016، على الرغم من أن هذا المستوى أعلى بنسبة 31 في المائة من المستوى المسجل في العام 2011.

الشكل 3- البلدان الأقل نمواً المختارة* وموريتانيا والسودان واليمن: مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة، 2010-2016



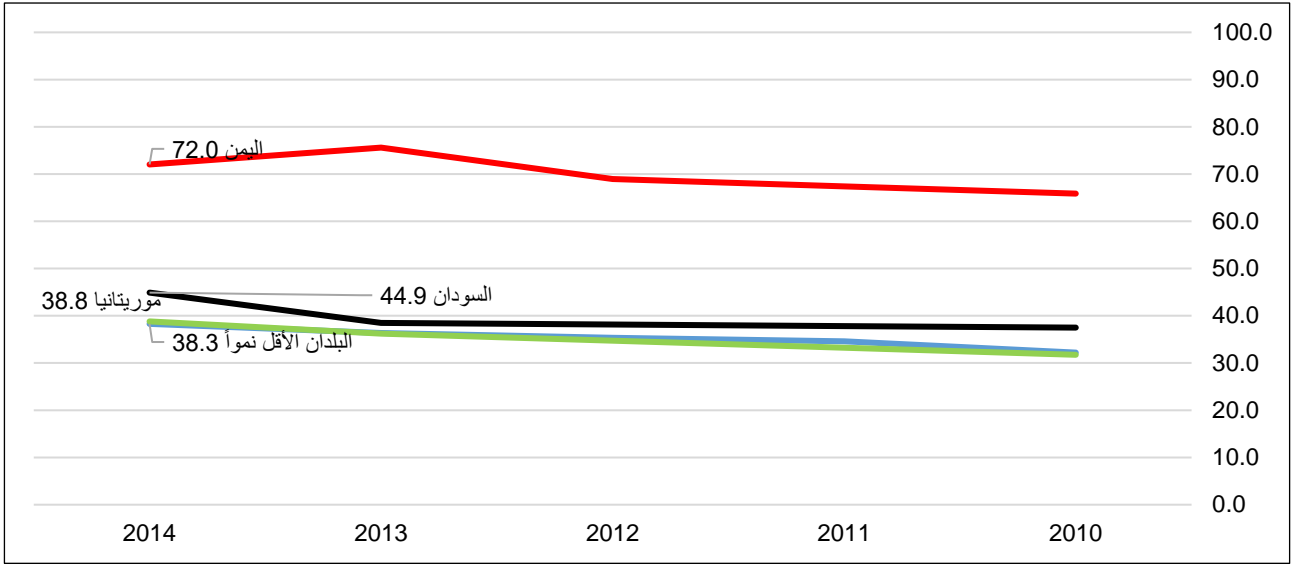
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

* لا يوفر مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة نتائج مصنفة بحسب كل مجموعة مثل مجموعة البلدان الأقل نمواً. ولقد جرى تضمين كل من بنغلاديش وجيبوتي والسنغال في الشكل من باب المقارنة.

دال- الطاقة

تشكل الكهرباء تكنولوجيا أساسية تتيح فرصاً جديدة في جميع القطاعات. ويمكن نشر الابتكار في مجال توفير الكهرباء في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو أساسي في تكنولوجيات تحويلية أخرى، مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتطور والابتكار التكنولوجيين (الأونكتاد، 2017). تزايدت نسبة السكان في البلدان الأقل نمواً المتصلين بشبكة الكهرباء من 32.2 في المائة في العام 2010 إلى 38.3 في المائة في العام 2014 (الشكل 4). وتحقق التقدم الأسرع في السودان على مستوى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا. إلا أن التزايد الحاصل كان متفاوتاً حيث سجلت موريتانيا نسبة اختراق مشابهة (38.8) للنسبة الإجمالية لفئة البلدان الأقل نمواً (38.3). إلا أن اليمن والسودان قد تفوقا على المعدل الإجمالي لفئة البلدان الأقل نمواً، لتحقيق نسبة 72 و 44.9 في المائة كنسبة اختراق لشبكة الكهرباء على التوالي.

الشكل 4- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن: النفاذ إلى شبكة الكهرباء، 2010-2014
(النسبة المئوية من السكان)



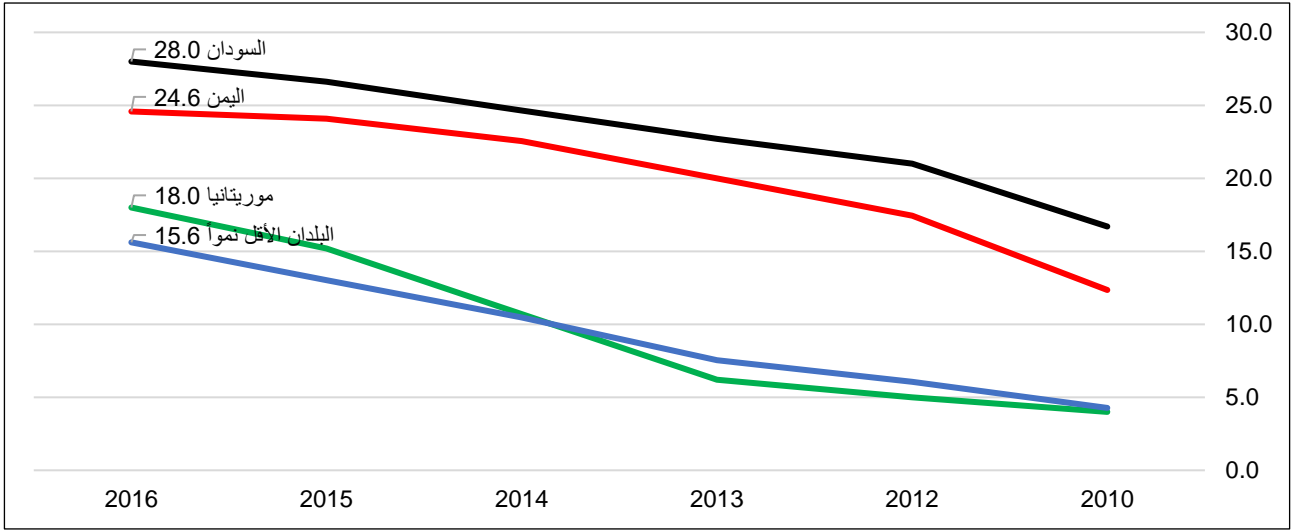
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

تشكل عوامل مثل معدلات التحضر المحدودة وتدني الكثافة السكانية في المناطق الريفية وغياب القدرة الإمدادية في البلدان الأقل نمواً تحديات كبرى أمام تحقيق نفاذ الجميع إلى شبكة الكهرباء. ويبقى الفارق على مستوى النفاذ إلى الكهرباء بين السكان الريفيين وسكان المدن في فئة البلدان الأقل نمواً كبيراً. ففي العام 2014، بلغت هذه النسبة 26 في المائة في المناطق الريفية مقارنة مع 68 في المائة في المدن. وتجدر الإشارة إلى أن معدل النفاذ في المدن في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا أعلى من المعدل الوسطي لفئة البلدان الأقل نمواً. وفي اليمن، يكاد يكون النفاذ إلى الكهرباء في المناطق الحضرية شاملاً (97.4 في المائة) على الرغم من أن المعدل في المناطق الريفية أدنى بكثير (59.0 في المائة). والفارق الأكبر هو في موريتانيا مع تسجيل نسبة اختراق من 76.9 في المائة في المناطق الحضرية مقارنة مع 2.3 في المائة في المناطق الريفية. أما السودان، فقد سجل نسبة 76.3 في المائة في المناطق الحضرية مقارنة مع 31.7 في المائة في المناطق الريفية.

هاء- الاشتراك في شبكة الإنترنت والخدمات الخلوية النقالة

تُعتبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات محفزات للتحويل وإعادة هيكلة المنشآت والحكومات وطريقة تفاعل المجتمعات المحلية. والإقرار واسع جداً بالقدرة التحويلية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فهي تحتوي على إمكانية تحفيز الابتكار وتحقيق الكفاءة وتحسين مستوى الرفاه في مختلف المجتمعات. وتُعتبر هذه الإمكانية أساسية لتحقيق التنمية المستهدفة في البلدان الأقل نمواً. وتواصل ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص في البلدان الأقل نمواً (الشكل 5)، ليصل إلى 15.6 في المائة في العام 2016 مقارنة مع 13.0 في المائة في العام 2015 وثالث هذا المعدل في العام 2010. ويظهر أن المعدل في البلدان الأقل نمواً في الإسكوا أعلى من المعدل الوسطي لمجموعة البلدان الأقل نمواً، مع تحقيق السودان معدل 25 مستخدم لكل 100 شخص ومعدل قريب جداً من عتبة الـ 25 في اليمن. أما المعدل في موريتانيا فهو 18 مستخدم لكل مائة شخص وهو لا يزال أعلى من المعدل الوسطي لمجموعة البلدان الأقل نمواً. لكن الأداء الأفضل من المعدل الوسطي المسجل في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا يجب ألا يخفي حقيقة أن ثلاثة أرباع السكان لا يزالون غير متصلين بشبكة الإنترنت.

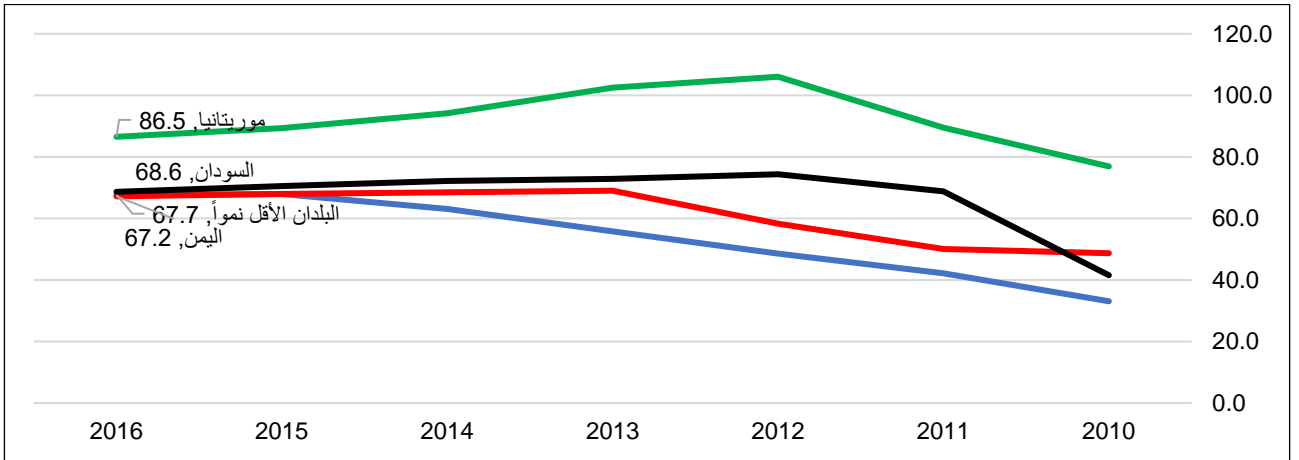
الشكل 5- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن: مستخدمو الإنترنت، 2010-2016
(مستخدمو الإنترنت لكل 100 شخص)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

حافظت معدلات الاشتراك بالخدمات الخلوية النقالة على استقرارها إجمالاً في البلدان الأقل نمواً لتسجل 67.7 مشترك لكل 100 شخص في العام 2016 مقارنة بـ 67.9 مشترك في العام 2015 (الشكل 6). ومع ذلك فإن هذا المعدل أعلى من معدل العام 2010 بثلاثة أمثال. وقد سجلت موريتانيا معدل الاختراق للخدمات النقالة الأعلى بين البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا (86.5 مشترك لكل 100 شخص)، على الرغم من هذه النتيجة تمثل تراجعاً مقارنة مع معدلات الاختراق الأعلى التي حققتها في العام 2012 حين تجاوزت نسبة الـ 100 في المائة. وتبين أن المعدلات المسجلة في السودان واليمن مشابهة للمعدل الوسطي لمجموعة البلدان الأقل نمواً ولا يزال أكثر من ربع السكان غير متصلين بالهواتف النقالة. إضافة إلى ذلك، تبقى الفروقات قائمة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية حتى في البلدان التي تسجل معدلات نفاذ إجمالية مرتفعة.

الشكل 6- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن: الاشتراك بالخدمات الخلوية النقالة، 2010-2016
(الاشتراك بالخدمات الخلوية لكل 100 شخص)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

واو- التجارة

ازدادت الحصة من الصادرات العالمية المتأتية من البلدان الأقل نمواً من 0.9 في المائة في العام 2015 إلى 0.93 في المائة في العام 2016 (الأمم المتحدة، 2017). ويبقى هذا الرقم أدنى بكثير من هدف الـ 2 في المائة المحدد في برنامج عمل إسطنبول. وتتركز صادرات البلدان الأقل نمواً بشكل كبير في أربعة بلدان: أنغولا (26 في المائة من مجمل صادرات البلدان الأقل نمواً)، وبنغلادش (19 في المائة) وميانمار (8 في المائة) وكمبوديا (7 في المائة) لتمثل معاً 60 في المائة في مجمل صادرات مجموعة البلدان الأقل نمواً (الأمم المتحدة، 2017). وبلغت حصة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا من مجمل صادرات مجموعة البلدان الأقل نمواً 1.8 في المائة. وكانت موريتانيا المساهم الأكبر مع 1.2 في المائة فيما ساهم اليمن بنسبة 0.6 في المائة. ويُعزى التراجع في صادرات اليمن بشكل كبير إلى التوقف الحاصل نتيجة للنزاع المسلح. وفي السنوات السابقة، كانت تشكل الصادرات اليمنية 4 في المائة من مجمل صادرات مجموعة البلدان الأقل نمواً.

أما بالنسبة إلى تركيز المنتجات المصدرة، فقد سجلت البلدان الأقل نمواً 0.37 للفترة الممتدة بين 2010-2016 وفقاً لمؤشر تركيز الصادرات⁵ المعتمد لدى الأونكتاد (الجدول 3)، الذي يشير إلى تركيز الصادرات بمستويات أعلى مقارنة بالبلدان النامية. وقد سجلت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا تركيزاً أعلى حتى من متوسط البلدان الأقل نمواً. وتشير الفترة الممتدة بين 2014-2016 إلى وجود ميل للتخفيف من التركيز في حالتي موريتانيا واليمن.

الجدول 3- البلدان الأقل نمواً، موريتانيا والسودان واليمن ومجموعات مختارة أخرى مؤشر تركيز الصادرات

2014-2016	2010-2016	
0.39	0.42	موريتانيا
0.65	0.64	السودان
0.45	0.55	اليمن
0.29	0.37	البلدان الأقل نمواً
0.10	0.12	الاقتصادات النامية
0.12	0.15	الاقتصادات النامية باستثناء البلدان الأقل نمواً والصين

المصدر: قاعدة بيانات شعبة الإحصاء في الأونكتاد (2017).

زاي- النزاع المسلح وانعدام الاستقرار عائق أساسي أمام التنمية: تحليل موجز للوضع في اليمن

بعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على بداية النزاع المسلح، يبقى الوضع في اليمن خطراً. ولا يشير تحليل الوضع الحالي إلى وجود أي إشارات تنذر بالتقدم نحو اتفاق للسلام يؤدي إلى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية المنتشرة في اليمن. وتتمتع مؤسسات الدولة بقدرة محدودة، إن وجدت أساساً، للاستجابة للأزمات الناشئة. وكلما طال أمد النزاع، كلما تدهورت الظروف الإنسانية في اليمن وكلما تدهور وضع الدولة وقدراتها على خدمة شعبها أو التعافي لدى التوصل إلى اتفاق سلام. ويفرض النزاع والتهجير والتراجع الاقتصادي ضغوطاً على

5 مؤشر التركيز، واسمه أيضاً مؤشر هرفيندال-هيرشمان (منتج HHI)، يقيس درجة تركيز المنتجات. ويُستخدم المؤشر الموحد للحصول على قيم بين 0 و1. وعندما يقترب المؤشر من 1، فإن صادرات بلد ما أو وارداته مرتكزة بشكل كبير على بضعة منتجات. وعلى العكس، تشير القيم الأقرب إلى 0 أن الصادرات أو الواردات موزعة بصورة متناغمة أكثر على مجموعة من المنتجات.

القدرة على توفير الخدمات الأساسية الأهم وهي أحداث تؤدي إلى تسريع انهيار المؤسسات التي توفر هذه الخدمات. وقد توسع عجز الموازنة العامة بشكل كبير ما أدى إلى انقطاع في الخدمات الاجتماعية الأساسية التي توفرها المرافق المختلفة. ويولد ذلك أثراً طويلاً الأمد على مخرجات التنمية نظراً لأنه يقضي على الأصول الإنتاجية ورأس المال الاجتماعي. ويبقى الأطفال والنساء معرضين أكثر من غيرهم لأثار النزاعات المسلحة ويعانون التبعات الطويلة الأمد بسبب غياب التعليم وتردي الصحة والعنف الجنسي (UNOCHA, 2017).

يمرّ اليمن بوضع حساس. وقد دفع النزاع بالبلاد نحو دوامة انحدارية أفضت إلى حالة إنسانية طارئة هي الأوسع انتشاراً في العالم. وقد تزايدت الحاجات الإنسانية في مختلف القطاعات منذ التصعيد الذي شهده النزاع في العام 2015. ويواجه ملايين اليمنيين خطراً كبيراً للموت نتيجة لمخاطر النزاع والمجاعة والكوليرا والتراجع الاقتصادي. وتشير التوقعات الأحدث (UNOCHA, 2017) إلى أن 22.2 مليون شخص (76 في المائة من السكان) بحاجة إلى مساعدات إنسانية وأن 11.3 مليون شخص منهم بحاجة حادة⁶ إلى المساعدات. ولقد قُدرت الخسائر التراكمية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة بين 2014-2017 32.5 مليار دولار أميركي في حين أن معدل التضخم قد بلغ 20 في المائة في العام 2017. إضافة إلى ذلك، تشكل القيود المفروضة على الواردات والأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للمرافق والمعوقات على مستوى التأمين والمصارف والمخاطر الأمنية وارتفاع تكاليف النقل عوامل أساسية تؤثر على واردات السلع الأساسية وتوزيعها في مختلف أنحاء اليمن. وقد أدت الأضرار التي أصابت المرافق الأساسية إلى تقويض القدرة على استيراد السلع الأساسي بشكل إضافي ومنها الأغذية والوقود والإمدادات الطبية مقارنة بالحاجة إلى هذه السلع (UNOCHA, 2017).

وفقاً لما جاء في تقرير الحوكمة العربية الثاني (الإسكوا، 2016)، يشكل النزاع "عكساً لحركة التنمية"، أي حدث سلبي قادر على إلغاء سنوات من التقدم في مختلف مجالات التنمية المستدامة. سيكون دعم نجاح برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة بعيد المنال في حالة اليمن إلا في حال دمج التسويات السياسية وحل النزاع بطريقة شاملة في خطة التنمية.

رابعاً- الخلاصات

لا زالت البلدان الأقل نمواً تواجه التحديات الهيكلية على مستوى تخطي معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من اتخاذ مجموعة من تدابير الدعم الدولية، إلا أن البلدان الأقل نمواً ما زالت بحاجة كمجموعة إلى دعم ومساعدة خاصين. ويؤدي تطبيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030 إلى استحداث مجالات التآزر مع خطة العمل المحددة للبلدان الأقل نمواً (برنامج عمل إسطنبول)، ما يوفر إطاراً لهذا الدعم. وتجدر الإشارة تحديداً إلى التدعيم المتبادل بين ركيزة القدرة الإنتاجية ضمن برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً، يمكن استقاء التدابير السياسية غير المحددة في خطة التنمية المستدامة للعام 2030 من التدابير المضمنة في برنامج عمل إسطنبول. وبصورة معاكسة، يضيف النهج المتعدد الأبعاد لخطة التنمية المستدامة للعام 2030 بيانات جديدة وإمكانات للعمل على التخلص من الفروقات بين الجنسين على مستوى فرص العمل والأجور وتوزيع مهام الرعاية غير المدفوعة داخل الأسرى، كما على مستوى التعليم ومعالجة قضية بطالة الشباب وهي أيضاً من مخرجات النمو المتوازن في القدرة الإنتاجية.

أحرزت البلدان الأقل نمواً بما فيها البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا تقدماً غير كاف على مستوى تحقيق الأهداف الأساسية المضمنة في برنامج عمل إسطنبول، بما في ذلك القضاء على الفقر وتحقيق التحول

6 أشخاص بحاجة إلى مساعدة فورية لإنقاذ حياتهم والحفاظ عليها.

الاقتصادي الهيكلي. ويبدو أن النمط والوتيرة الحاليين لتطبيق برنامج عمل إسطنبول غير كافيين لتحقيق الأهداف الشاملة التي حددها المجتمع الدولي. وما زالت البلدان الأقل نمواً بعيدة جداً عن تحقيق هدف بلوغ معدل نمو سنوي من 7 في المائة (وهو أحد الأهداف الأساسية في برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة). كما لم تحقق البلدان الأقل نمواً هدف تحقيق مشاركة في التبادلات التجارية الدولية بنسبة 2 في المائة، ولدى النظر إلى تنوع الصادرات، يتركز النجاح في بضعة بلدان. كما لا يفضي التحويل الهيكلي إلى أي إنجازات بعد نظراً لأن آفاق النمو الناتج المحلي الإجمالي تعتمد بشكل كبير على سعر السلع والتعرض للصدمات الخارجية مثل الظواهر المناخية أو الأزمات العالمية. ويؤدي النمو الحالي إلى تحقيق منافع ضيقة وهو غير متين كما أنه يتغير وفقاً لتوجهات السلع.

تبيّن أن النتائج الخاصة بالبلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا متفاوتة. فاليمين، الذي يسير على مسار التخرج من فئة البلدان الأقل نمواً في الفترة الممتدة بين 2021-2024، يشهد على نزاع مسلح مدمر يدفع بالبلاد نحو التراجع ويعكس التقدم الحاصل في كل جانب تقريباً من جوانب المؤشرات الإنمائية. وفيما يتواصل النزاع، يبقى من الصعب تقييم مستوى الأضرار وأولويات إعادة البناء. أما السودان فقد أحرز تقدماً كبيراً بعد نهاية الحرب الأهلية في العام 2011، إلا أن معدل التقدم غير سريع بما يكفي لتلبية الأهداف المضمنة في برنامج عمل إسطنبول. وقد حافظت موريتانيا على توجه إيجابي تماشياً مع التقدم المحرز ضمن مجموعة البلدان الأقل نمواً وهي تتفوق على المجموعة على مستوى النفاذ إلى الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، يبقى معدل التقدم بطيئاً جداً لتحقيق الأهداف المحددة في برنامج عمل إسطنبول. ويلخص الجدول 4 التقدم المحرز في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا على مستوى أهداف ركيزة القدرة الإنتاجية الخاصة ببرنامج عمل إسطنبول.

الجدول 4- النتائج الأساسية للبلدان الأقل نمواً على مستوى ركيزة القدرة الإنتاجية الخاصة ببرنامج عمل إسطنبول

النتائج الخاصة بالبلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا	الهدف الخاص بالقدرة الإنتاجية ضمن برنامج عمل إسطنبول
<ul style="list-style-type: none"> تبقى مساهمة القيمة المضافة بحسب القطاع مستقرة بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا. لا وجود لدلالة على تكامل القيمة المضافة في القطاعات المستندة إلى الموارد الطبيعية. ويرتبط الأداء الاقتصادي بالتوجهات الدولية لأسعار السلع. 	<p>زيادة كبيرة في القيمة المضافة في القطاعات المستندة إلى الموارد الطبيعية مع إيلاء اهتمام خاص بتوليد فرص العمل.</p>
<ul style="list-style-type: none"> يبقى مستوى تنوع الصادرات مستقراً مع وجود تفاوت قليل في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا، ويبقى التقدم المحرز في هذا المجال غير ملحوظ. تركيز الصادرات أعلى من مجموعة البلدان الأقل نمواً وبلدان نامية أخرى إجمالاً. 	<p>تنوع القدرة الإنتاجية المحلية والقدرة التصديرية مع التركيز على قطاعات القيمة المضافة الديناميكية في قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات.</p>
<ul style="list-style-type: none"> تتجاوز البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا معدل مجموعة البلدان الأقل نمواً. وعلى الرغم من ذلك، فإن ثلث السكان في جميع البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا غير متصلين بالإنترنت. ويبدو هدف تحقيق الوصول الكامل بنسبة 100 في المائة إلى الإنترنت بحلول العام 2020 بعيد المنال نظراً لمستويات النفاذ الحالية. 	<p>زيادة كبيرة في النفاذ إلى خدمات الاتصالات والسعي إلى تحقيق معدل نفاذ للإنترنت بنسبة 100 في المائة بحلول العام 2020.</p>

الجدول 4 (تابع)

النتائج الخاصة بالبلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا	الهدف الخاص بالقدرة الإنتاجية ضمن برنامج عمل إسطنبول
<ul style="list-style-type: none">• إن معدل النفاذ إلى الكهرباء في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا أعلى من المعدل الإجمالي لمجموعة البلدان الأقل نمواً. وتبين أن السودان يشهد على أحد أسرع معدلات النمو لكن يبقى بعيداً جداً عن اليمن الذي حقق الأداء الأفضل. ويبقى في السودان وموريتانيا أكثر من نصف السكان من دون كهرباء. كما أن الفرق يبقى كبيراً في جميع البلدان بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.	تحسين القدرات في مجال توليد الطاقة والتجارة والتوزيع بغرض ضمان النفاذ إلى الطاقة للجميع بحلول العام 2030.
<ul style="list-style-type: none">• تبقى البنى التحتية متردية. كما أن المشاركة في الشبكات الجوية في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا بحدودها الدنيا مع استقرارها منذ العام 2010. كما أن الارتباط البحري في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا متدنياً والبنى التحتية متأخرة على مستوى الجودة مقارنة بالبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية الأخرى.	تحقيق تقدم كبير في جميع البلدان الأقل نمواً على مستوى المسافات المدمجة للسكك الحديدية والطرق المعبدة وشبكات النقل الجوية والبحرية بحلول العام 2020.

المصدر: المؤلف.

تدعو الحاجة إلى دفع إضافي على مستوى التنفيذ خلال السنوات الأخيرة من برنامج عمل إسطنبول. كما توفّر الموافقة على خطة التنمية المستدامة للعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية الإطار المعياري لقيادة هذا الدفع. وفي هذا السياق، فإن الظروف الخاصة بالبلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا، مثل اعتبارها وجهات عالية المخاطر للاستثمار والاعتماد الجوي والتعرض الكبير للصدمات، تمنعها من الوصول إلى الاستثمارات الخاصة وتقيد تعبئة الموارد على مستوى المحلي. وتبقى البيئة النقدية والمالية في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا محفوفة بالتحديات نظراً لتقلص الموارد المالية بسبب انخفاض عائدات صادرات السلع وتناقص الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتدعو الحاجة إلى الكثير من الاستثمارات والإصلاحات التنظيمية الإضافية في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا من أجل ردم الفجوة على مستوى البنى التحتية وتمكينها من المشاركة في التجارة العالمية. كما تتضمن الآثار الطويلة الأمد للنزاع على المخرجات الإنمائية تدمير الأصول الإنتاجية ورأس المال الاجتماعي. ويبقى الأطفال معرضين بشكل خاص في النزاعات المسلحة ويعانون التبعات الطويلة الأمد بسبب غياب خدمات التعليم وتراجع المستوى الصحي. بالتالي، ينبغي على البلدان الأقل نمواً وشركاء التنمية التركيز بشكل أكبر على الوقاية من النزاعات. وفي اليمن تحديداً، يبقى حل النزاع والمساعدات الإنسانية أساسيين لإعادة البلد مجدداً إلى مسار التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

المرفق

القدرة الإنتاجية: الأهداف والمرامي المضمنة في برنامج عمل إسطنبول ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المقترنة بها

المؤشر المرتبط بها من بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	الأهداف والمرامي المضمنة في برنامج عمل إسطنبول
3.6.1 معدل الوفيات نتيجة لإصابات حوادث الطرق	(أ) زيادة كبيرة في القيمة المضافة للقطاعات المستندة إلى الموارد الطبيعية مع إيلاء اهتمام خاص بتوليد فرص العمل؛
3.9.1 معدل الوفيات نتيجة للتلوث الهوائي داخل الأماكن المغلقة والهواء المحيط	
7.1.1 نسبة السكان غير المتصلين بالكهرباء	(ب) تنويع القدرة الإنتاجية والتصديرية المحلية مع التركيز على قطاعات القيمة المضافة الديناميكية في الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات؛
7.3.1 كثافة الطاقة المقاسة من خلال الطاقة الأولية والنتاج المحلي الإجمالي	
8.1.1 معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد الواحد	(ج) زيادة كبيرة النفاذ إلى خدمات الاتصالات والسعي إلى تحقيق نفاذ كامل إلى الإنترنت بنسبة 100 في المائة بحلول العام 2020؛
8.2.1 معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الفعلي للمستخدم الواحد	
8.3.1 نسبة الاستخدام الداخلي في الأعمال غير الزراعية بحسب الجنس	(د) السعي إلى زيادة الإمداد الإجمالي بالطاقة الأولية للفرد الواحد لبلوغ المستوى المحقق في بلدان نامية أخرى؛
8.5.1 متوسط الأجر للساعة الواحدة للمستخدمين الإناث والذكور بحسب المهنة والعمر وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة	
8.6.1 نسبة الشباب (الفئة العمرية 15-24) خارج قطاع التعليم، أو العمل أو التدريب	(هـ) زيادة كبيرة في حصة توليد الكهرباء من خلال مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام 2020؛
9.1.1 نسبة السكان الريفيين الذين يعيشون ضمن مسافة 2 كلم من طريق معد لكل المواسم	(و) تحسين القدرات في مجال إنتاج الطاقة والتجارة والتوزيع بهدف ضمان النفاذ إلى الطاقة للجميع بحلول العام 2030؛
9.1.2 عدد المسافرين وحجم حركة الشحن عبر النقل	
9.2.1 القيمة المضافة للصناعات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وللشخص الواحد	(ز) ضمان تحقيق زيادة كبيرة في البلدان الأقل نمواً على مستوى المسافات المدمجة للسكك الحديدية والطرق المعبدة وشبكات النقل الجوي والبحري بحلول العام 2020.
9.2.2 نسبة العاملين في الصناعات التحويلية من مجمل عدد العاملين	
9.3.1 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم في مجمل القيمة المضافة الصناعية	
9.3.2 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم المعتمدة على قرض أو سلفة	
9.5.1 حصة الإنفاق على البحوث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي	
9.5.2 عدد الباحثين (وفقاً لمقابل الدوام الكامل) لكل مليون مواطن	
9.ب.1 نسبة القيمة المضافة للقطاعات المتوسطة وقطاعات التكنولوجيا المتقدمة من مجمل القيمة المضافة	
9.ج.1 نسبة السكان المشمولين بتغطية الشبكة النقالة والتكنولوجيا	
11.2.1 نسبة السكان الذين يتمتعون بنفاذ ملائم للنقل العام بحسب الجنس والعمر وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة	

المصدر: المؤلف، بناءً على مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (2011) والأمم المتحدة، الجمعية العامة (2015).

مرفق إحصائي

1- نمو الناتج المحلي الإجمالي
(النسبة المئوية السنوية)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2.0	1.4	5.6	6.1	5.8	4.7	4.8	-1.0	1.1	2.8	18.9	9.0	5.7	6.0	0.7	2.0	-0.4	موريتانيا
4.7	4.9	2.7	4.4	0.5	-2.0	3.5	3.2	7.8	11.5	10.1	7.5	3.9	7.7	6.4	6.5	6.3	السودان
-9.8	-28.1	-0.2	4.8	2.4	-12.7	7.7	3.9	3.6	3.3	3.2	5.6	4.0	3.7	3.9	3.8	6.2	اليمن
4.1	3.9	5.6	6.0	4.5	3.9	6.0	4.9	7.4	9.4	8.4	8.4	6.6	5.7	3.2	5.3	4.3	البلدان الأقل نمواً
-1.0	-7.3	2.7	5.1	2.9	-3.3	5.3	2.0	4.2	5.9	10.7	7.4	4.5	5.8	3.7	4.1	4.0	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في الإسكوا

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

2- الدخل القومي الإجمالي، طريقة أطلس
(أسعار صرف الدولار الأميركي الحالية)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
1 130	1 230	1 380	1 410	1 310	1 200	1 130	1 080	1 050	موريتانيا
2 140	2 000	1 830	1 220	1 720	1 480	1 250	1 170	1 110	سودان
1 040	1 140	1 440	1 410	1 240	1 060	1 180	1 080	990	اليمن
952	952	958	897	856	789	741	684	612	البلدان الأقل نمواً

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

3- القيمة المضافة لقطاع الزراعة، القيمة المضافة
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
27.4	27.7	24.3	19.7	19.7	18.3	21.7	25.8	25.2	25.6	22.9	30.5	35.5	37.1	35.1	35.8	36.7	موريتانيا
39.0	39.3	39.9	41.7	40.6	25.4	24.6	26.3	25.8	26.7	29.8	31.5	34.6	38.3	41.9	42.9	42.2	السودان
9.8	9.8	9.9	10.0	10.1	10.2	10.3	10.4	10.6	10.9	11.2	11.5	12.9	14.3	14.9	15.6	15.1	اليمن
25.0	25.5	26.1	27.0	27.8	26.2	26.9	27.6	27.6	27.6	28.5	29.5	29.4	30.8	32.1	29.8	29.9	البلدان الأقل نمواً

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

4- الصناعات التحويلية، القيمة المضافة
(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
6.9	6.4	8.2	7.6	8.1	7.3	8.1	9.2	5.6	6.1	7.5	10.0	11.6	11.9	13.8	13.6	13.2	موريتانيا
..	6.3	5.9	6.0	5.6	6.2	6.1	6.9	7.4	7.5	8.2	8.0	8.6	السودان
11.0	10.9	10.8	10.7	10.5	10.3	10.1	9.8	9.5	9.1	8.5	7.8	8.1	7.2	7.1	6.7	6.3	اليمن
..	12.6	12.5	12.4	12.5	11.9	11.7	12.0	11.9	11.9	11.7	11.4	11.7	11.5	11.6	10.2	9.5	البلدان الأقل نمواً

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

5- الخدمات، القيمة المضافة
(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
42.6	43.7	39.2	35.1	36.2	33.3	36.7	38.9	35.4	34.8	30.5	36.3	37.2	38.7	38.6	35.9	35.3	موريتانيا
58.1	58.1	56.9	54.9	55.3	47.2	47.0	49.2	40.8	42.7	42.4	40.8	39.6	39.4	37.6	38.4	37.0	السودان
42.2	42.1	42.1	42.1	42.1	42.0	42.0	41.9	41.9	41.8	41.7	41.5	44.7	44.7	44.4	43.4	39.7	اليمن
49.5	49.8	49.3	49.0	48.5	47.6	47.9	47.9	46.7	47.1	46.7	46.5	46.4	46.4	45.6	42.8	41.7	البلدان الأقل نمواً

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

6- النقل الجوي، الشحن الجوي
(مليون طن-كم)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
..	0.0	0.0	0.1	0.2	0.1	0.1	موريتانيا
14.4	13.2	11.9	12.4	23.5	22.7	14.6	41.8	46.8	السودان
..	0.0	0.0	0.0	0.0	26.4	33.0	اليمن
1 754.4	1 518.9	1 479.0	1 399.5	1 201.2	970.9	851.5	628.9	539.1	البلدان الأقل نمواً

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

7- النقل الجوي، عدد المسافرين

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
280 215	248 159	271 212	261 696	325 240	381 076	524 818	142 355	153 895	موريتانيا
292 843	496 178	50 1864	541 644	777 346	947 031	580 325	606 558	617 785	السودان
828 497	1 388 000	1 665 552	1 664 220	1 299 707	1 492 073	1 536 556	1 050 486	1 064 878	اليمن
27 183 401	26 449 662	25 990 551	25 019 675	22 619 179	21 798 106	18 083 757	11 769 610	11 256 036	البلدان الأقل نمواً

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

8- مؤشر الارتباط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة
(القيمة القصوى في العام 2004 = 100)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
29.7	19.6	19.3	13.8	14.0	11.3	10.7	11.3	10.2	أنغولا
12.6	9.3	8.4	8.0	8.0	8.2	7.6	7.9	6.4	بنغلادش
4.1	4.3	4.1	4.0	4.1	3.7	5.2	3.8	3.4	جمهورية الكونغو الديمقراطية
29.4	20.8	20.2	20.3	16.6	21.0	19.6	18.0	10.4	جيبوتي
6.3	8.6	6.0	6.5	8.2	5.6	5.6	7.5	7.9	موريتانيا
12.8	12.2	12.9	11.1	13.6	12.3	13.0	15.0	17.6	السينغال
7.6	8.3	5.6	5.2	7.4	5.4	5.8	5.6	4.7	سيراليون
18.4	14.6	13.1	8.4	12.8	9.3	10.1	9.3	5.4	السودان
5.8	24.2	18.5	19.0	13.2	11.9	12.5	14.6	14.4	جمهورية اليمن

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

9- جودة البنى التحتية للمرافق
(1= غير متطور بشكل كبير إلى 7= متطور بشكل جيد وكاف بحسب المعايير الدولية)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
2.6	2.6	2.9	3	2.9	اليمن
..	السودان
2.6	2.7	2.7	2.4	2.9	3.7	3.3	3.6	3.5	2.7	موريتانيا
2.9	2.9	2.9	2.9	3.2	3.5	3.4	3.5	3.4	3.2	البلدان الأقل نمواً
4.3	4.4	4.4	4.2	4.4	4.5	4.5	4.5	4.4	4.2	العالم العربي
3.0	3.0	3.0	3.1	3.4	3.5	3.5	3.7	3.5	3.4	البلدان المنخفضة الدخل
3.7	3.6	3.6	3.6	3.7	3.8	3.7	3.7	3.6	3.4	البلدان المتوسطة الدخل

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

10- النفاذ إلى الكهرباء
(بالنسبة المئوية من السكان)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
38.8	36.2	34.7	33.2	31.7	30.3	30.0	موريتانيا
44.9	38.5	38.1	37.8	37.5	29.0	36.9	السودان
72.0	75.6	68.9	67.4	65.9	64.3	62.8	اليمن
38.3	36.4	35.3	34.6	32.2	31.0	30.1	البلدان الأقل نمواً

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

11- النفاذ إلى الكهرباء، المناطق الريفية
(بالنسبة المئوية من السكان الريفيين)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
2.3	2.9	2.8	2.7	2.6	2.5	2.4	موريتانيا
31.7	25.5	24.8	24.1	23.5	15.0	22.2	السودان
59.0	65.2	55.8	54.1	52.5	50.9	49.4	اليمن
26.4	24.9	23.0	22.4	19.4	18.9	17.8	البلدان الأقل نمواً

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

12- النفاذ إلى الكهرباء، المناطق الحضرية
(بالنسبة المئوية من سكان المناطق الحضرية)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
76.9	59.7	57.8	55.9	54.0	52.1	52.3	موريتانيا
76.3	64.3	64.9	65.4	65.8	58.0	66.7	السودان
97.4	98.5	95.9	95.2	94.5	93.9	93.3	اليمن
67.6	66.0	65.9	65.1	65.7	62.3	62.8	البلدان الأقل نمواً

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

13- عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
18.0	15.2	10.7	6.2	5.0	4.5	4.0	2.3	1.9	موريتانيا
28.0	26.6	24.6	22.7	21.0	17.5	16.7	السودان
24.6	24.1	22.6	20.0	17.4	14.9	12.4	10.0	6.9	اليمن
15.6	13.0	10.5	7.5	6.1	4.8	4.3	2.7	2.1	البلدان الأقل نمواً

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

14- الاشتراك بخدمات الهواتف الخلوية النقالة
(لكل 100 شخص)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
86.5	89.3	94.2	102.5	106.0	89.5	76.9	62.1	61.1	موريتانيا
68.6	70.5	72.2	72.9	74.4	68.8	41.5	36.1	29.0	السودان
67.2	68.0	68.5	69.0	58.3	50.1	48.7	37.4	29.7	اليمن
67.7	67.9	63.1	55.8	48.5	42.2	33.1	26.5	21.6	البلدان الأقل نمواً

المصدر: مؤشر التنمية العالمية (البنك الدولي، 2017).

15- مؤشر تركيز الصادرات*

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
0.36	0.37	0.43	0.47	0.44	0.42	0.46	موريتانيا
0.65	0.66	0.64	0.67	0.56	-	-	السودان
0.35	0.45	0.56	0.54	0.65	0.63	0.69	اليمن
0.06	0.06	0.08	0.08	0.09	0.08	0.08	العالم
0.09	0.09	0.12	0.13	0.14	0.13	0.12	الاقتصادات النامية
0.23	0.28	0.37	0.41	0.43	0.41	0.41	الاقتصادات النامية: أفريقيا
0.14	0.14	0.15	0.16	0.16	0.17	0.16	الاقتصادات النامية: شرق أفريقيا
0.73	0.75	0.80	0.82	0.83	0.82	0.81	الاقتصادات النامية: وسط أفريقيا
0.20	0.24	0.32	0.41	0.44	0.38	0.43	الاقتصادات النامية: شمال أفريقيا
0.13	0.13	0.12	0.13	0.13	0.14	0.12	الاقتصادات النامية: جنوب أفريقيا
0.41	0.47	0.56	0.59	0.59	0.61	0.59	الاقتصادات النامية: غرب أفريقيا
0.31	0.33	0.44	0.46	0.47	0.49	0.45	الاقتصادات النامية: غرب آسيا
0.09	0.09	0.11	0.12	0.13	0.13	0.12	الاقتصادات النامية باستثناء البلدان الأقل نمواً
0.11	0.11	0.15	0.17	0.17	0.17	0.15	الاقتصادات النامية باستثناء البلدان الأقل نمواً والصين
0.24	0.27	0.36	0.40	0.43	0.44	0.45	البلدان الأقل نمواً
0.38	0.42	0.51	0.54	0.56	0.58	0.58	البلدان الأقل نمواً: أفريقيا وهايتي
0.27	0.27	0.26	0.25	0.24	0.24	0.24	البلدان الأقل نمواً: آسيا
0.56	0.49	0.41	0.49	0.45	0.45	0.47	البلدان الأقل نمواً: الجزر
0.39	0.42	0.51	0.55	0.56	0.58	0.58	البلدان الأقل نمواً: أفريقيا
0.37	0.37	0.32	0.34	0.33	0.33	0.36	البلدان الأقل نمواً: الجزر وهايتي
0.36	0.38	0.48	0.50	0.51	0.53	0.51	دول مجلي التعاون الخليجي

المصدر: قاعدة بيانات UNCTADSTAT (2017).

* مؤشر التركيز، واسمه أيضاً مؤشر هرفيندال-هيرشمان (منتج HHI)، يقيس درجة تركيز المنتجات. ويُستخدم المؤشر الموحد للحصول على قيم بين 0 و1. وعندما يقترب المؤشر من 1، فإن صادرات بلد ما أو وارداته مرتكزة بشكل كبير على بضعة منتجات. وعلى العكس، تشير القيم الأقرب إلى 0 أن الصادرات أو الواردات موزعة بصورة متناعمة أكثر على مجموعة من المنتجات.

المراجع

- Kuznets, Simon (1973). Modern Economic Growth: Findings and Reflections. American Economic Review, number 63, 247-258.
- Salido Marcos, Joaquín and Bellhouse, Tom (2016), Economic and social upgrading: Definitions, connections and exploring means of measurement, ECLAC, United Nations, Mexico.
- United Nations (UN, 2017). Implementation of the Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2011-2020. Report of the Secretary-General. A/72/83–E/2017/60. New York: United Nations.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2006). The Least Developed Countries Report 2006: Developing Productive Capacities. Geneva: United Nations.
- _____ (2016). The Least Developed Countries Report 2016: The path to graduation and beyond: Making the most of the process. Geneva: United Nations.
- _____ (2017). The Least Developed Countries Report 2017: Transformational Energy Access. Geneva: United Nations.
- United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA) 2006. World Economic and Social Survey 2006: Diverging Growth and Development. New York: United Nations.
- _____ (2017). World Economic Situation and Prospects 2018. New York: United Nations.
- United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2016). Arab Governance Report II: Governance and Institutional Transformations in Conflict-affected Arab Countries. Emerging and Conflict-related Issues Division, E/ESCWA/ECRI/2016/1.
- _____ (2017). Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region. Economic Development and Integration Division. E/ESCWA/EDID/2017/1.
- United Nations, General Assembly (2015) “Transforming our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development”, 2015.
- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) (2013). Industrial Development Report 2013: Sustaining Employment Growth, The Role of Manufacturing and Structural Change. Vienna: United Nations.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA) (2017). 2018 Humanitarian needs overview: Yemen. New York: United Nations. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/yemen_humanitarian_needs_overview_hno_2018_20171204_0.pdf.
- United Nations Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States (UN-OHRLLS) (2013). Productive Capacity Building in the Least Developed Countries and the Post-2015 Development Agenda. New York: United Nations.

United Nations, Fourth United Nations Conference on the Least Developed Countries (2011). Programme of Action for the Least Developed Countries for the Decade 2011-2020. Istanbul: United Nations.

Databases

UNCTADSTAT Database (2017), United Nations Conference on Trade and Development. Available at <http://unctadstat.unctad.org/EN/Index.html>.

World Bank (2017). World Development Indicators database. Available at <http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators>. Accessed on 15 December 2017.